

## ترجمة كلمة رئيس لجنة الأمم المتحدة حول الاختفاء القسري محمد عياط

أشكر كل من قرأ نص هذه الكلمة باللغة الفرنسية وعلق عليه تعليقا يدل على اهتمامه بمضمونه. ومن جملة التعليقات الوجيهة المتكررة التي توصلت بها: ضرورة ترجمة النص إلى اللغة العربية لكي تعم الفائدة المرجوة منه. وفيما يلي تلك الترجمة التي أرجو أن أكون قد توفقت فيها. محمد عياط

=====

بتاريخ 4 مايو 2020، نظمت لجنة اتفاقية حماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري دورتها الثامنة عشرة عبر قنوات الإنترنت. وهذا حدث تاريخي حقا، إذ أنها المرة الأولى التي تنظم فيها إحدى هيئات المعاهدات دورة عبر الفيديو، وقد تم ذلك بالطبع نتيجة للإكراهات التي تمخضت عن جائحة الكوفيد 19 وعلى إثر مناقشات مستفيضة بين أعضاء اللجنة عبرت عن حرصهم البالغ على الاستمرار في تحمل مسؤوليتهم المتمثلة في حماية ضحايا الاختفاء القسري مهما كانت الظروف. وفيما يلي جزء من الكلمة الذي ألقاها بتلك المناسبة رئيس اللجنة الأممية: محمد عياط (وهذا النص مترجم عن اللغة الفرنسية علما بأن النص الذي تم إلقاؤه تم عرضه باللغة الإنجليزية).

"الخلاصة: حول تأثير أزمة الكوفيد. 19 على مدى احترام وتعزيز حقوق الإنسان

سوف أخص الفقرات الأخيرة من هذه الكلمة لأزمة الكوفيد. 19. وسوف يكون تعليقي بشأنها مختصراً.

بين عشية وضحاها استيقظ العالم على وقع وباء مدهم يتربص به في كل بقعة من بقاع المعمور. وباء فاجأ الجميع ولم تكن أي دولة وأي سلطة مستعدة لمواجهته.

ولتفادي مضاعفات الخطر المدهم، أغلقت الحدود سراعاً، بين الدول وداخل الدول. وفي معظم أنحاء العالم لزم الناس بيوتهم ينتظرون هدوء العاصفة (إذا أمكن استعمال هذا التعبير). وفي نفس الوقت، في عدد من البلدان، كفت الطائرات عن التحليق وتركت مكانها لطائرات بدون طيار ولأقمار الصناعية التي ترصد بدقة متناهية تنقلات الأشخاص.

التدابير المتخذة لفرض حالة الطوارئ الصحية قلصت الحق في حرية التنقل ومعه حقوق أساسية أخرى. كما أنها أدت إلى التباعد الاجتماعي وأحياناً إلى الفصل الجسدي الممتد في الزمن بين الأقارب.

ومع ذلك، رغم أن الأشخاص غدوا متباعدين جسدياً أكثر من أي وقت مضى، فقد بدأوا يدركون إلى حد بعيد مدى ارتباط مصائرهم ببعض البعض. وذلك بصرف النظر عن كونهم أغنياء أو فقراء، محظوظون أو محرومون، قاطنون شمال كوكبنا أو في جنوبه.

لذا، وتأسيساً على تنامي الوعي بوحدة مصير البشر، ارتفعت أصوات تتنبأ بأن العالم الذي سيتمخض عن أزمة كورونا ويعقبها بعد أن تنفرج، سيزدان بتاج مرصع بالحكمة والاعتدال ويصبح موطناً يسوده السلم الاجتماعي والاهتمام بالبشر كقيمة أساسية أولية (وبالتالي الاهتمام بحقوق الإنسان) بدل تركيزه الراهن على التكديس المتوحش للماديات. وذلك قمين بأن يسعفنا في إنقاذ حضارتنا الراهنة من الأفول عن طريق تطعيمها بنفس جديد يقوم على احترام وضمن الحقوق الأساسية لكافة الأفراد، الحقوق المدنية والسياسية وكذا الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

ولن أخفيكم بأنني شخصياً أشك في توفر الظروف المواتية، في الوقت الراهن، لحصول هذا التحول الجذري، الذي يبدو خيالياً. وأعتقد أنه حتى لو أمكن لذلك التغير الجذري أن يحصل بالفعل، فإن تحقيقه وترسخه سيتطلب لا محالة وقتاً طويلاً. لكن هذا الإحساس لا يمنعني من الوقوف إلى جانب المتفائلين واحتضان قضيتهم والدفاع عنها بقوة.

ويبقى أن المهم في الوقت الحالي هو ضرورة مراقبة مدى احترام حقوق الإنسان بيقظة بالغه سواء أثناء أزمة فيروس الكورونا أو بعد انتهائها. وفي هذا الإطار تتحمل الأمم المتحدة مسؤولية طلائعية بارزة، لا سيما من

خلال الدور الذي تقوم به هيئات معاهدات حقوق الإنسان، بما في ذلك اللجنة المعنية باتفاقية الاختفاء القسري.

إن الحرص على توفير الصحة للجميع، دون استثناء، أولوية مطلقة وفورية. وبالإضافة إلى ذلك، فإن السهر على ضمان سلامة الأشخاص والعناية بصحتهم من أوجب واجبات الدول. والمقصود طبعاً الأشخاص الذين يوجدون تحت ولاية كل دولة على حدة.

بيد أنه في الظروف التي تكتنفها الأزمات الحادة، قد تصبح مهمة الدول، في هذا الصدد، عسيرة للغاية.

وبالمناسبة، يجب علينا بالتأكيد أن نحیی ونثمن أي جهد تبذله الدول والحكومات لكي تضمن سلامة الناس والعناية بصحتهم.

وفي المقابل، يجب الحرص على احترام كافة الحقوق الأساسية للأفراد. ويتعين على الدول في هذا الإطار ألا تغفل بأن جملة من تلك الحقوق لا تقبل أي استثناء. وفي هذا السياق مثلاً، لا يجوز تعريض أي شخص للاختفاء القسري. كما لا يجوز التذرع بأي ظرف استثنائي، كيفما كانت طبيعته، لتبريره، لأن الحق في عدم التعرض للاختفاء القسري يتسم بطبيعة مطلقة لا تقبل أي تقييد.

كما يجب على الدول احترام القيود المفروضة على ممارسة الحقوق الأساسية للأفراد بموجب المعايير التعاقدية والعرفية. وعليه يتعين أن تستهدف تلك القيود، في معرض مكافحة الوباء، الاستجابة بشكل ملائم لضرورة الحفاظ على صحة الأفراد. وبالإضافة إلى ذلك ينبغي أن تسن تلك القيود بموجب تشريعات صادرة وفقاً

للإجراءات القانونية وأن تكون ضرورية ومتناسبة مع الهدف المشروع الذي تهدف إليه.

وعلى سبيل المثال، عندما تكون بعض العقوبات الإدارية كافية لتشجيع الأفراد على احترام الحجر الصحي، ينبغي أن يفضلها المشرع على العقوبات الجنائية.

أما بالنسبة للعقوبات الجنائية، فينبغي لها أن تستبعد، قدر الإمكان، العقوبات السالبة للحرية إلا في حالة العود "المتكرر" (نعث "المتكرر" نضعه بين مزدوجتين لأنه مصطلح واقعي وليس قانوني). وفي ذلك على أية حال تفاد لزيادة تكديس المعتقلين بالمؤسسات السجنية. ذلك التكديس الذي يخشى منه تفاقم نسبة العدوى بالفيروس الخطير. وفي جميع الأحوال يتعين التركيز بالأساس على التوعية والتحسيس بمخاطر الفيروس ومناشدة المشاعر التي تفرضها المواطنة. وهو ما قد يغني عن ضرورة تفعيل التدابير القسرية.

وعلاوة على كل ما سبق يتعين أن يتم إلغاء الإجراءات الاستثنائية بمجرد انتهاء الوضعية التي فرضت اللجوء إليها. إن حقوق الإنسان تتسم بطابع العالمية وبعدم قابليتها للتجزئة. وهو ما دفعني ابتداءً إلى وضع النقاش بشأن الحق في عدم التعرض للاختفاء القسري في سياقه العام. وإذا نحن عدنا إلى مسألة الاختفاء القسري على وجه التحديد، فإنني أفكر على الخصوص، في الإطار الذي يكتنف جائحة الكورونا، في ضحايا الاختفاء القسري.

إن المحيط المضطرب والمشحون الذي تمخض عن وباء الكورونا يجعل وضعية الأشخاص المفقودين أسوأ مما كانت عليه قبل ظهور الوباء. ذلك لأن التصدي للوباء استقطب ولا زال مستقطبا اهتمام السلطات العمومية والمجتمع المدني بشكل مكثف جدا، في الدول التي تعاني من الوباء. لذا فإن مآل الأشخاص المفقودين يتعرض لخطر عدم الانكباب عليه والاهتمام به بالعناية والأولية المطلوبة في المعتاد.

وفضلا عن ذلك، فإن أسر المفقودين كثيراً ما تجد أبواب مقرات السلطات العمومية موصدة تماما في وجهها. ذلك لأن الشغل الشاغل لتلك السلطات أصبح مركزا إلى حد بعيد على التدبير اليومي للمساطر المعقدة وغير المألوفة التي يقتضيها التصدي للوباء. وفي بعض البلدان، في إطار التدابير الرامية إلى مكافحة الوباء، تم احراق كثير من الجثث دون التعرف مسبقا على هوية أصحابها. وهناك عائلات أصبحت تخشى أن يتم إحراق جثث أقربائها، إما نتيجة عفوية للمساطر التي استعملت لمواجهة احتقان عدد الوفيات الناتج عن الوباء أو تدرعا مغرضا باتخاذ الإجراءات الصحية الضرورية والمستعجلة.

وهنا أستحضر أيضا وضعية الأسر التي لم يعد لديها الحق في الخروج للبحث عن ذويها المفقودين، ولم يعد لديها الحق في الخروج للاسترزاق والحصول على ما يسد الرمق، رغم العوز وضيق ذات اليد. ومع ذلك منهم من

يغامرون بترك مساكنهم من أجل قضاء تلك الحاجات الملحة معرضين أنفسهم لمخاطر العدوى.

نعم، إن التحديات التي تطرحها أزمة الكوفيد. 19 متشعبة ومتعددة الأبعاد ولا يزال من الصعب تقدير عمقها ومداهها. وبالموازاة مع ذلك تظل مسؤولية السهر على ضمان احترام الحقوق الأساسية للأفراد مسؤولية بارزة ملقاة على عاتق الدول.

وختاما لكلمتي أعتقد بأن هذا النقاش ينبغي أن يوضع في سياق أكثر شمولية؛ سياق أخلاقي وسياسي واقتصادي واجتماعي وثقافي وبيئي الخ...

وهو ما يسمح لي بأن أؤكد، بكل بساطة، بأن أي جهد يصب بصدق وأمانة في اتجاه احترام وتعزيز حقوق الإنسان سيكون من شأنه إنقاذ حياتنا كبشر وتكريس قيم الإنسانية فينا. وذلك بصرف النظر عن توفر وضع استثنائي يفرضه وجود حالة استعجال صحي أو عدم توفر ذلك الوضع.